عنوان البحث:الحركات الاجتماعية والتغير الاجتماعي

يلجا الناس إلى الاحتجاجات والتظاهرات وحملات جمع التوقيعات، والمسيرات والتنظيمات التي تعبّر عن مطالبهم فى التغيّر الاجتماعي، وتعد كل تلك الأساليب مهمة لتأكيد المصالح والدفاع عنها فى السياسة المعاصرة، وذلك هو الموضوع الأساسي الذي يطرحه الكتاب، بمعنى أن الحركات الاجتماعية هي سياسة يقوم بها الناس وليست سياسة النخب فقط.

وبات دور المجتمعات المدنية في التوازن الاجتماعي وفي الإستقرار المجتمعي والسياسي مطروحًا بقوة في النظريات السياسية المعاصرة، وعلى وجه الخصوص منذ انحسار دور الأيديولوجيات. حيث يُعتبر تجميع تلك الفئات من خلال هيئات رسمية وتشجيعها على الانخراط في العمل السياسي، الخطوة الأولى تجاه إعادة الاعتبار للمجتمعات المدنية التي يتحدث عنها كثيرون، لكنهم يعزفون عن تحديد ماهيتها .

وهنا يشرح الباحث "هانك جونستون" في كتابه أن الحركات الاجتماعية والاحتجاجات قد أصبحت من الشيوع اليوم، إلى درجة أنها تعتبر من قِبْل معظم علماء العلوم الاجتماعية الذين يدرسونها، جزءًا لا يتجزأ من الممارسة السياسية، فالناس لا يعتمدون هذه الأيام على الأحزاب السياسية والانتخابية فقط كي يعبّروا عن تفصيلاتهم.

نحو منظور جديد لعلم الاجتماع السياسي

يبدأ جونستون بتوضيح أن الحركات الاجتماعية والاحتجاجات قد تعتبر من قِبْل معظم علماء العلوم الاجتماعية الذين يدرسونها، جزءًا لا يتجزأ من الممارسة السياسية. فالناس لا يعتمدون هذه الأيام على الأحزاب السياسية والانتخابية فقط لكي يعبّروا عن تفصيلاتهم، ولكنهم يلجأون أيضًا إلى الاحتجاجات والتظاهرات، وحملات جمع التوقيعات، والمسيرات والتنظيمات التي تعبّر عن مطالبهم فى التغير الاجتماعي. وتعد كل تلك الأساليب مهمة لتأكيد المصالح والدفاع عنها في السياسة المعاصرة، وذلك هو الموضوع الأساسي الذي يطرحه الكتاب، بمعنى أن الحركات الاجتماعية هي سياسة يقوم بها الناس وليست فقط سياسة النخب.

يُلاحظ أن هذا المفهوم قد برز في إطار سياق تاريخي معين رافقه وجود نظم حزبية وسعي لتمثيل مصالح معيّنة مع وجود نظم اقتصادية وثقافية في الدول الرأسمالية المتقدمة. بعبارة أخرى أخذ هذا المفهوم في البروز في إطار سياق تاريخي معيّن اتسم بمجموعة من السمات المهمة والتي نوردها على النحو التالي:

الاتساع الكبير لدور الدولة في تلك المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وفقد النظام الحزبي القدرة على تقديم بديل حقيقي للتغيّر السياسي والاجتماعي في هذه المجتمعات. وتمثيل المصالح في هذه المجتمعات أصبح يتسم بالإدماجية، أي أن التعبير عن المصالح يتم عن طريق ممثلين معتمدين بعينهم لعدد من القوى الاجتماعية.

هنا تأتي الحركات الاجتماعية وعلاقتها بالدولة حيث أصبح للحركات الاجتماعية دور بارز في السياسة في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أنها قد تكون لها فرص أفضل للنجاح في ظل الديمقراطية. ففي ظل نظام العولمة توفرت الفرص للمجموعات التي تعيش في ظل الدكتاتوريات للضغط على حكومتهم، فدمقرطت الاتصالات ووسائل الإعلام على حد سواء قد سهلت للأفراد العمل المشترك لتحقيق مصالحهم المتماثلة، فضلًا عن إعطائهم مزيداً من الحرية في تحركاتهم لنشر رسالتهم وتوليد الضغط للعمل. فالإنترنت، على وجه الخصوص، أصبح أداة تعبئة قوية مستخدمة.

وعلى الرغم من رفض هذه الحركات الاجتماعية الحديثة للسياسة، إلا أن وجودها وأنشطتها أدت إلى توسيع مفهوم السياسة بحيث لم تعد السياسة مقصورة على التنافس على السلطة، وإنما دخلت فيها اهتمامات أساسية للبشر مثل السلام، وحماية البيئة.. الخ.

ونجد أن موضوع الحركات الاجتماعية أصبح يؤلف جزءًا أساسيًا في الدراسات المتعلقة بالسياسات العامة في كل أنحاء العالم، وإن كانت هذه الدراسات أكثر تقدمًا في المجتمعات الديمقراطية عنها في المجتمعات الشمولية التي تسودها النظم الاستبدادية، وذلك بفضل سهولة التواصل وتبادل الأفكار والحصول على المعلومات والتعرّف على الحركات المماثلة في الدول الأخرى مما يتيح إمكان التنسيق بينها على نطاق واسع ويجعلها بالتالي أكثر فعالية وتأثيرًا.